الاختيار النحوي في المرفوعات عند الرسموكي (ت1287ه)

Grammatical Choice al-Rasmuki (d.1287ah)

إعداد

عمر علاوي خضير

Omar alawi khudhair

أ.م.د. تيسير صبار طه

Asst. prof.dr.Taysir Sabir Taha

إيميل:omar.a.k@uosamarra.edu.iq

جامعة سامراء

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

الكلمات المفتاحية: المرفوعات، الابتداء، الضمير، الترجيح، الاختيار

الملخص بالعربي:

إنّ معنى الاختيار يكون عاماً في كل فن، ويمكن تطبيقه بصورة دقيقة على الأصول النحوية؛ لأنّها من الأصول التي تحتاج إلى اختيار الأفضل بينها أو الميل إلى أحدها على حساب الآخر، وبهذا يكون الاختيار أعم من الترجيح وأكثر شمولية للرأي النحوي، إذ يوظف عدة أمور تساعده في الاعتماد والاستناد على الاختيار بدلاً من الترجيح.

Summary in Arabic:

The meaning of choice is general in every art, and it can be accurately applied to grammatical principles, because they are among the principles that require choosing the best among them or leaning towards one at the expense of the other. Thus, choice is more general than preference and more comprehensive for the grammatical opinion, as it employs several things that help it to rely on and depend on choice instead of preference.

المطلب الأول

الابتداء

(رافع الخبر)

قال الرسموكي في حديثه عن (رافع الخبر): ((لأنّ المبتدأ هو المسند إليه غيره والخبر هو المحكوم به فهو المسند إلى غيره، والتحرير في حدّه هو الجزء المتم الفائدة مع مبتدأ غير وصف وارتفاعه، أي الخبر بالمبتدأ على الصحيح)) (الرسموكي، 2024، 2/ 139).

رأى الرسموكي أنّ ارتفاعه أي: الخبر بالمبتدأ على الصحيح، بمعنى: الخبر مرفوع بسبب المبتدأ، وهذه مسألة خلافية عند النحويين، لكن الرسموكي اختار أنّ الخبر يتمم الفائدة وهو مرفوع بالمبتدأ على الصحيح، وقوله على الصحيح بمعنى: المختار عنده أنّ المبتدأ هو الذي يرفع الخبر.

قال سيبويه (ت180هـ) في هذا السياق: ((وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبدُالله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبدالله، فلابُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌ من الآخر في الابتداء))(سيبويه، 1984، 23/1)، وقال في موضع آخر: ((فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ المبني عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه))(سيبويه، 1984، 278/1).

فهنا رافع الخبر (عامل لفظي): وهو المبتدأ نفسه، والمبتدأ قوة لفظية حاضرة في الجملة، وهو الذي يطلب الخبر ليُبنى عليه ويُتمم معناه، ولذلك هو الذي يعمل فيه الرفع، وهذا يفكك نظرية العامل عند سيبويه، إذ الأصل في العمل أن يكون للألفاظ (العوامل اللفظية)، واللجوء إلى العوامل المعنوية (كالابتداء) لا يكون إلاّ عند الضرورة، وبما أنّ المبتدأ موجود كلفظ في الجملة، فهو أولى بأنْ يكون هو العامل في الخبر من أنّ يُنسب العمل إلى الابتداء المعنوي مرة أخرى.

لكن ابن السراج (ت316هـ) خالف سيبويه في هذا الموضع فرأى أنّ علة رفع المبتدأ والخبر بأنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وأنّ الخبر مرفوع بهما، فإذا قلت: (عبدالله أخوك)، فعبد الله: مرتفع بأنّه أول مبتدأ، فاقدٌ للعوامل، ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثاً عنّه، وأخوك مرتفع بأنّه الحديث المبني على الاسم الأول المبتدأ(ابن السراج، 1995، 52/1).

وفي موضع آخر يعلّل ابن السرّاج أنّ الأصل في الخبر أنّ يكون اسماً ومنع الخبر الواقع بعد إلاّ أنّ يكون فعلاً ماضياً، واختار أنّ يكون مضارعاً؛ لأنّ الأصل في الخبر أنّ يكون اسماً والمضارع مشابه للاسم في التأويل، إذ قال ابن السراج في تعليل ذلك: ((لا يجوز أنّ نقول: ما زيدٌ إلاّ قام، فإنْ قلت: ما زيدٌ إلاّ يقوم كان جيداً؛ وذلك أنّ الموضع موضع خبر والخبر اسم، فلو كان: ما زيد إلاّ يقوم، كان جيداً لمضارعة يفعل السماء)) (ابن السراج، 1995، 299/1)، وهذا هو مذهب الكوفيين في (الترافع) أي: أنّ المبتدأ والخبر يترافعان؛ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ.

ورأى الزجاجي (ت340) أنّ الرافع للخبر على أربعة أقوال، فمنهم من ذهب إلى أنّه مرفوع بالابتداء الذي ارتفع به المبتدأ، لكن الزجاجي يجعله باطلاً لأنّه قد تقدم إبطال إعمال الابتداء، وهذا أيضاً قد يؤدي إلى إعمال عامل واحد وهو الابتداء في معمولين رفعاً من غير أنّ يكون أحدهما تابعاً للآخر، وهما المبتدأ والخبر وذلك لا نظير له، وأيضاً جعل الزجاجي رأي من يرفع الخبر بالمبتدأ باطلاً بدليلين: أحدهما أنّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً، والآخر أنّ المبتدأ قد يكون اسماً جامداً، ويرفض الزجاجي الرأي القائل بارتفاع الخبر بالابتداء والمبتدأ معاً؛ لأنّه أيضاً يؤدي إلى منع تقديم الخبر لأنّه لا يتقدم المعمول إلاّ إذا كان العامل لفظاً متصرفاً، ويختار الزجاجي الرأي الذي قال بأنّ الخبر مرتفع لتعريه من العوامل اللفظية وجعل الزجاجي هذا الرأي هو الصحيح؛ لأنّ استقرار عمل الرفع للتعري في كلامهم (الزجاجي، 2001، 341/1-342)، أما ابن جني (ت392هـ) فرأى أنّ رافع الخبر هو المبتدأ بعد أنّ رفع المبتدأ الابتداء، وذلك لأنّ الابتداء لما عمل في المبتدأ صار مقتضياً للخبر فلما اقتضاه عمل فيه (ابن جني، 1999، 105/1-106).

وقدّم أبو البركات الأنباري (ت577هـ) هذه المسألة من وجهة نظر الكوفيين والبصريين فقال: ((ذهب الكوفيين إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو (زيدٌ أخوك، وعمرو غلامك) وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء))(الأنباري، 1999، 44) ثم رجح ابن الأنباري رأي البصريين حينما رأى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء؛ لأنّه لا ينفك عنه ورتبته أنّ لا يقع إلاّ بعده (الأنباري، 1999، 44-45)

أمّا ابن يعيش (ت643هـ) فوافق سيبويه في كون رافع الخبر المبتدأ وحده فقال: ((والذي أراه أنّ العامل في الخبر هو الابتداء، كما كان عاملاً في المبتدأ، إلاّ أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإنْ لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلاّ أنه كالشرط في عمله))(ابن يعيش، 2002، 1/ 221).

وفصّل ابن عصفور (ت669هـ) في هذا الموضع فرأى أنّ رافع الخبر عند النحويين على أقوال، الأول: أنّ الخبر مرفوع بالابتداء الذي ارتفع به المبتدأ، ورأى ابن عصفور أنّ هذا الرأي باطل؛ لأنّه يؤدي إلى إعمال عامل واحد وهو الابتداء في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وهما المبتدأ والخبر، وذلك لا نظير له، الثاني: أن المبتدأ هو الرافع للخبر وذلك باطل عند ابن عصفور بدليلين: أحدهما أنّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو قولك: القائم أبوهُ ضاحكٌ، ولو كان رافعاً للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أنْ يكون أحدهما تابعاً للآخر، وذلك لا نظير له كما تقدم، والآخر: أنّ المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو: زيدٍ، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معمول عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدلّ ذلك على أنّه غير عامل فيه، وإلى هذا المذهب ذهب سيبويه، لكنه عنده باطل لما ذكر (ابن عصفور، 1988، 52/1) لكن ابن عصفور حدد المختار والصحيح عنده في قوله: ((ومنهم من ذهب إلى أنّ الرافع له تعرّيه من العوامل اللفظية، وهوم الصحيح عندي لأنّه قد تقد استقرار عمل الرفع للتعري في كلامهم))(ابن عصفور، 1988، 375/1).

وذهب ابن مالك (ت672هـ) إلى أنّ رافع الخبر هو المبتدأ بينما المبتدأ يرتفع بالابتداء، ورأى ابن مالك أنّ الخبر يرتفع بواسطة المبتدأ ليكون المبتدأ عاملاً لفظياً

في الخبر، وهذا يبيّن رؤية ابن مالك تجاه نظرية العامل وتأثيرها في هذا الموضع، لاسيما أنّ المبتدأ من العوامل اللفظية التي تجعل الخبر مرفوعاً ومتعلقاً بالمبتدأ(ابن مالك، 1993، 267/1) وقال ناظر الجيش (ت778هـ) في رافع الخبر: ((في الرافع للمبتدأ والخبر مذاهب ثمانية: وأرجحها أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ)) (ناظر الجيش، 2004، 852/2) وبهذا يرجح ناظر الجيش ما يراه معززاً لفكرة الترابط بين المبتدأ والخبر رتبة ووظيفة.

وكان السيوطي (ت911هـ) من الذين وافقوا سيبويه والمذهب البصري بشكل عام في هذه المسألة فرأى أنّ الابتداء واحده أو الابتداء مع المبتدأ معاً هو رافع الخبر، فعامل الرفع في الخبر هو نفس العامل في المبتدأ، من جهة كون الاسم في أول الجملة (الابتداء) الذي يكسبه القوة ليكون مرفوعاً (السيوطي، 1998، 516/1).

فيظهر أنّ الرسموكي قد اعتمد على رأي سيبويه والبصريين في جعله الخبر مرفوع بالمبتدأ وحده، مستعملاً الاختيار ومرجحاً الرأي البصري في هذه المسألة، ولم يميل إلى الرأي الكوفي أو مناقشته من جهة قولهم: إنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ والمبتدأ مرفوع بالخبر، جاعلاً التحكم للمبتدأ في رفعه للخبر وتعلق الخبر به معنى وإعراباً، وهذا التجاهل يظهر أنّه ليس من باب الإهمال أو الرفض بقدر كونه يرجح ما يراه صحيحاً وموافقاً للبصريين في آرائهم.

والراجح أنّ الرسموكي كان صائباً في الاعتماد على رأي سيبويه والبصريين بشكل خاص، من جهة أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ وحده؛ لأنّ المسند إليه لم يسمى بهذا الاسم إلاّ لارتباطه ورجوعه إلى المبتدأ، وبهذا يكون المبتدأ هو المؤثر في الحالة الإعرابية والمعنوية.

المطلب الثاني

الضمير (أنت) وفروعه

قال الرسموكي في باب (المبتدأ والخبر) متحدثاً عن (ضمائر الرفع): ((وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة، وهي كلّها مبنية في محل رفع لا يظهر فيه إعراب. المختار في أنت وفروعه أنّ الضمير نفس أنّ عند البصريين واللواحق حروف تدل على المعنى المراد من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث)) (الرسموكي، 2024، 137/2).

قال سيبويه: ((وأما قولك: أنتَ، فإنّما هي أنّ والتاء، ولكنّهم جعلوها اسماً واحداً كما جعلوا هذا اسماً واحداً))(سيبويه، 1984، 240/1)، فيقول سيبويه هنا بالفصل بين أنّ والتاء، وعند المبرِّد (ت285هـ) موافقة في ذلك فرأى أنّ ((أنت اسم موضوعٌ للمخاطب، وليس بعضه أولى بالاسمية من بعض... وأنت اسم للمخاطب وهو اسم تام، وليس بعضه باسم وبعضه بحرف))(سيبويه، 1984، 240/1) فنلحظ موافقته تقسيم الكلمة، وأنّ الوحدة الصرفية تعطي الوحدة الدلالية، فالرسموكي هنا لا ينقل إجماعاً بل يرجّح.

وقال السيرافي: ((الضمير هو (أنّ) والتاء حرف خطاب))(سيبويه، 1984، 240/1) وابن جني له توجيه في هذه المسألة قال: ((الأصل في أنت (أنّ) والتاء زائدة للدلالة))(ابن جني، 1984، 240/1) أي: الضمير مفرد في ذاته وما بعده لا يدخل في ماهيته بل هو دلالة إضافية وهو الذي عبّر عنه الرسموكي بـ(المختار).

وابن كيسان له رأي في المسألة فقد رأى أنّ الضمير الحقيقي هو التاء وتوابعها (تَ، تِ، تُما) أما المقطع الأول (أنّ) فهو مجرد زائدة أو (عِمَاد) جيء به ليتوكأ عليه للتمكن من النطق بالتاء والابتداء بها (ابن جني، 1999، 270/1) فيؤكد هنا على أنّ التاء هي الضمير الحقيقي، وأنّ الألف والنون في (أنّ) زائدة صوتياً، بمعنى: (أنّ) ليست من أصل الضمير وأنّ التاء هي الأساس.

وابن السراج رأى أنّ (أنت) اسم للمخاطب والتاء علامة الخطاب وهو اسم واحد مبني لا يفصل بعضه عن بعض (ابن السراج، 1995، 133/1) وهذه موافقة لسيبويه في الفصل بين أنّ والتاء.

واستعمل السيرافي (ت368هـ) تفسير الضمير (أنت) بالتجزئة فقال موضحاً قول سيبويه: ((وإنّما ذكر (أنّ) والتاء على جهة التفسير، كما يقال في بعض الأسماء، لا على جهة التفصيل في الإعراب)) (السيرافي، 1991، 316/1) وهذا التفسير لكلام سيبويه يوضح التشكيل البنيوي للضمير أنت، بمعنى: يفسّر السيرافي الأصل (أنّ والتاء) لكنه يؤكد أنّ (أنّ) لا تعرب وحدها والتاء ليست ضميراً إعرابياً مستقلاً.

ووافق ابن مالك المذهب البصري في قوله: ((أنت موضوع للمخاطب، والتاء حرف خطاب)) (ابن مالك، 1993، 118/1) فيربط بين الوضع اللغوي والدلالة المعنوية، أمّا الرضي الاستراباذي فقال: ((أنت اسم للمخاطب، والتاء فيه حرف يدل على الخطاب... والألف والميم والنون زيادات لمعانٍ)) (الاستراباذي، 2005، 302/1-303) فيقدم وحدة الضمير كبنية مع الإشارة إلى وظيفية اللواحق، وبهذا يقول بالفصل بين (أنّ والتاء).

وأكد ابن يعيش على الفصل حينما قال: ((أنت اسم للمخاطب، والتاء حرف خطاب))(ابن يعيش، 2002، 20/2) فيقدم الضمير هنا على أنّه وحدة دلالية مستقلة يقوم مقام الاسم الظاهر وهو مبني لا معرب ويتكون من (أنّ والتاء)، في حين السيوطي ذكر صراحة الفصل أي: أنّ الضمير عند البصريين هو (أنت) والتاء حرف خطاب لا محل له (السيوطي، 1998، 1/ 199).

وقد خالف الكوفيون هذا التوجه في الضمير أنت، فقد قال الفراء: ((العرب تقول: أنت وأنتم وأنتما، وكلٌّ منها اسم على وحدة))(الفرّاء، 1980، 50/1) فكل صيغة هنا اسم مستقل ولا وجود لفكرة الأصل والفرع (الملخ، 2016، 48-49).

ونقل أبو البركات الأنباري عن الكوفيين ((مذهب الكوفيين أنّ الضمائر المختلفة كأنت وأنتم ألفاظٌ مختلفة غير مردودة إلى أصل واحد))(الأنباري، 1999، 1/ 121) فيؤكد هنا استقلال كل ضمير عن الآخر.

ونُسب إلى الأخفش الأوسط قوله: ((اختلاف الأبنية يدل على اختلاف المعاني)) (الأخفش، 1980، 112/1) فاستعمل الكوفيين هذا الرأي لتقوية مذهبهم في كون اختلاف الأصل يؤدي إلى اختلاف المبنى، وقد أورد أبو البركات الأنباري أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ الضمير هو (أنّ) وما اتصل به حروف دلالة (الانباري، 1999، 56-57).

ونقل ابن يعيش عن الكوفيين قولهم ((أنّ هو الأصل، والتاء ونحوها لواحق))(ابن يعيش، 1993، 2 /21) فقد قاس الكوفيون مذهبهم في الضمير (أنت) على الأفعال: فعلتُ وفعلتَ، أي: كما أنّ التاء الفعل للخطاب فهي هنا كذلك.

والراجح في هذا الموضع الضمير (أنت) مكون من (أنّ+ الضمير وهو التاء)، وهذا هو رأيّ البصريين الذي اختاره الرسموكي من جهة كون (أنت) مكونة من أنّ واللواحق التي تتحدد من خلال الإفراد والتثنية والتذكير والتأنيث، فيكون التاء خاضع لغاية المخاطبة وهو الأصل في الضمير (أنت).

المطلب الثالث

الخبر الظرف

قال الرسموكي مستعملاً الاختيار النحوي في الحديث عن الخبر الظرف: ((والصحيح عند جمهور البصريين إنّ تقديره كائن أو مستقر لا كان واستقر، وحجتهم إنّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أنّ يكون اسماً مفرداً فكلّ استند إلى أصل صحيح)) (الرسموكي، 2024، 142/2)

فنلمس أنّ الرسموكي قد اختار رأيّ البصريين في هذا الموضع مستنداً على قوة القياس وانسجام القاعدة مع المعنى، فجعل التقدير إمّا فعلاً الذي يعبر عنه بـ(استقر) أو وصفاً يعبّر عنه بـ(كائن)؛ لأنّ الظرف لا يعمل بنفسه ووجوده دليل على محذوف، والأصل كما رأى الرسموكي هو الخبر المفرد، ففي قول: زيدٌ قائمٌ يظهر الأصل، لكن في الظرف نقول: زيدٌ مستقرٌ عندك، فالإفراد محفوظ تقديراً.

قال سيبويه في هذا الموضع: ((كأنّك قلت: زيدٌ مستقرٌ عندك، فحذفت المستقرّ لدلالة الكلام عليه)) (سيبويه، 1984، 42/1-43) فيصرح سيبويه بالحذف ويجعل الظرف تابعاً لا أصلاً، بمعنى أن الخبر كان متعلقاً بالظرف، قال المبرِّد:

((الظروف لا تكون أخباراً في الحقيقة، وإنّما الأخبار ما تعلقت به))(المبرِّد، 1981، 117/1) وهذا ينفي نفياً صريحاً أن الظرف هو خبر حقيقي بل مقدر ومتعلق بمحذوف، وابن السراج ثبت هذا الحكم فقال محدداً: ((إنّ كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة...والحق خلاف هذا المذهب، وأنّه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف)) (ابن السراج، 1995، 91/1) فالظرف لا يكون خبراً بنفسه لأنّه لا يفيد إلاّ بمتعلق.

وقال ابن يعيش: ((الخبر في الحقيقة محذوف، والتقدير: كائن أو مستقر))(ابن يعيش، 1993، 103/1-104) أيّ: حذف لكثرة الاستعمال، ووافق ابن مالك في هذا الموضع فقال: ((وشبه الجملة لا يكون خبراً إلاّ بتقدير متعلق)) (ابن مالك، 1993، 211/1) وعلى هذا قال ابن هشام: ((الأصح أنّ الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو الخبر))(الأنصاري، 1983، 124/1) وقدم السيوطي مذهب البصريين في أنّه يقوم على أن الخبر محذوف وشبه الجملة متعلق به (السيوطي، 1998، 1/ 151).

أمّا عند الكوفيين فتظهر المخالفة في أنّ الظرف والجار والمجرور يكونان خبراً بأنفسهما ولا يحتاجان إلى تقدير محذوف (كائن أو مستقر)، بمعنى: لا يقولون بوجود خبر محذوف بل شبه الجملة نفسه هو الخبر، فالفرّاء (ت207هـ) الذي ذهب إلى أنّ الظرف هو الخبر نفسه (الفرّاء، 1980، 45/1)، بمعنى: أنّه يجيز في قول: زيدٌ عندك، أنّ يكون (عندك) خبر بلا تقدير (كائن) أو (مستقر)، وهذا يخالف جمهور البصريين الذين ذهبوا إلى كون الخبر في الظرف مقدراً وليس مفرداً، وعن

ثعلب قوله: ((لا يحتاج إلى تقدير شيء، لأنّ المعنى يتم به)) (ثعلب، 1993، 1/ 145-146) فيعتمد على اكتمال المعنى ونفي التقدير عن هذا الموضع.

ونقل أبو البركات الأنباري رأياً في هذا الموضع فقال: ((وذهب الكوفيين إلى أنّ الظرف يكون خبراً، ولا يقدرون فيه محذوفاً)) (الأنباري، 1999، 87/1) وفي موضع آخر قال: ((احتج الكوفيون بأنّ الظرف يفيد الفائدة، فاستغنى عن التقدير)) (الأنباري، 1999، 87/1-88) فحجتهم هنا تقوم على تحقق الفائدة وعدم اشتراط العامل المحذوف، وللرضي الاستراباذي (ت684هـ) رأياً في هذا الموضع قال: ((وأجاز الكوفيون كون الظرف خبراً بنفسه، لتمام الفائدة به))(الاستراباذي، 2005، 262/1)، فنلحظ اكتفاء الكوفيين بالفائدة (الدلالة)، إذ الخبر عندهم ما تم به المعنى، وجملة (زيدٌ عندك) مفهومة تماماً ولا تحتاج إلى تقدير.

والراجح هو اختيار مذهب جمهور البصريين في باب الخبر (الظرف)، مقرراً أنّ الظرف لا يكون خبراً في الحقيقة، بل هو متعلق بمحذوف واجب التقدير في (كائن أو مستقر) وذلك استناداً إلى الأصل النحوي، كاشتراط تمام الإسناد، وافتقار الظرف إلى العامل، وكون الأصل في الخبر الإفراد.

المطلب الرابع

الخبر الجملة

قال الرسموكي إعراب جملة (زيدٌ رأيته): ((زيدٌ رأيتهُ، فالظاهر أنّ الخبر مجموع الفعل والفاعل والمفعول في جملة الخبر، قال شيخ الإسلام في حاشيته على المحلي: والمختار أنّ المفعول من جملة الخبر؛ لأن المقصود الإخبار بالمجموع وأيضاً؛ لأنّه

حصل بها الربط بالجملة وحدها، وإنْ كان المشهور عند النحاة أنّ الخبر هو الجملة وحدها، ومثل المفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل))(الرسموكي، 2024، 143/2).

فيقدم الرسموكي هنا اختيارين الأول (المختار) وهو المنقول، والثاني (المشهور) وقد نقل هذين الترجيحين عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ففي الأول جعله في سياق بيان أنّ المفعول داخل في جملة الخبر، وفي الثاني جعله في سياق بيان أنّ الفعل والفاعل هما جملة الخبر فقط وما عداه من المتعلقات، وقد وضّح من خلال جملة (زيدٌ رأيته) هذا الخلاف، فنقل أنّ الخبر (رأيتهُ) بكل أجزائه الفعل والفاعل والمفعول هو المختار، ونقل أنّ المشهور في الخبر (رأيتُ) دون المفعول (الهاء).

ولم يفصّل سيبويه في هذا الموضع من جملة الخبر بل قال: ((هذا باب ما يكون فيه الفعل خبراً))(سيبويه، 1984، 39/1–40) فالخبر يجعله في الجملة الفعلية ولا يفصل في إدخال المفعول ضمن جملة الخبر، وابن السرّاج قال: ((إذا كان الخبر جملة فهي بأسرها خبر))(ابن السراج، 1995، 78/1) بمعنى: رأيتُه كلّها خبر، ولا يُفصل بين عناصرها.

أمّا ابن جني فقال: ((يجعل موضع الفائدة في الإسناد الداخلي)) (ابن جني، 1995، 250/1)، فيميل إلى أنّ الخبر الحقيقي هو المحمول داخل الجملة، والزمخشري قال: ((الجملة تكون خبراً إذا تم بها الإسناد))(الزمخشري، 1990، 75)، فمعيار جملة الخبر تمام الإسناد وهو متحقق في الجملة.

وعندما اختار الرسموكي كان يستند على جملة من الآراء النحوية، فعند ابن يعيش أنّ ((الجملة تقع خبراً، وهي الفعل مع فاعله)) (ابن يعيش، 1995، 285/1)، وابن

مالك يحدد جملة الخبر في الفعل والفاعل فقال: ((والجملة الواقعة خبراً هي الفعل وفاعله، وما سواهما من متممات الفعل))(ابن مالك، 1990، 279/1) وهذا النص فيه تحديد بأنّ جملة الخبر تقع في الفعل والفاعل واعتبار المفعول متمماً خارجاً.

والرضي الاستراباذي قال: ((الجملة الخبرية هي المركبة من فعل وفاعل)) (الاستراباذي، 2005، 254/1) أمّا أبو حيّان الأندلسي فرأى أنّ الجملة الخبرية هي الإسناد، وهو الفعل مع فاعله، وأمّا المفعول فليس من الإسناد (الأندلسي، 1982، 112/2)، فيربط الخبر بمفهوم الإسناد فقط ويستبعد المفعول صراحة، وابن هشام رأى أنّ الخبر يتكون من جملة الفعل والفاعل، فيحدد الخبر في الفعل والفاعل دون المفعول (الأنصاري، 1983، 187/1)، وقال ابن عقيل: ((الخبر يكون مفرداً، ويكون جملة، والجملة هي الخبر لا بعض أجزائها))(ابن عقيل، 1991، 123/1).

وقال المرادي (ت749هـ) في هذا السياق: ((الإسناد هو أصل الفائدة، وهو الفعل مع فاعله، وما عدا ذلك من المفعول والحال والظرف فمتممات، لا يدخل شيء منها في حقيقة الإسناد))(المرادي، 1996، 64/1) فجوهر الخبر عنده هو الفعل والفاعل كأركان أساسية، وباقي المتممات هي زيادات على الأصل.

والسيوطي وافق الجمهور ويتطابق معهم في كون العمدة هي الفيصل فقال: ((والخبر الجملة إنّما هو الإسناد، وهو الفعل مع فاعله، لأنّ به يتم الإخبار، وأمّا ما عدا ذلك من المفعول والحال والظرف ففضلات خارجة عن حقيقة الإسناد)) (السيوطي، 1998، 1/ 92) وهذا حصر وتحديد من السيوطي في أنّ الإسناد فقط هو الذي يحدد جملة الخبر لا جميع أجزاء الجملة.

ولهذا يرى السهيلي أنّ الخبر هو ما تمت به الفائدة مفرداً كان أو جملة، فالخبر ليس شكلاً فقط، بل وظيفة دلالية معنوية(السهيلي، 2000، 118/1)، وبهذا فالنحاة يركزون على الإسناد الأصلي ويجعلون المفعول والحال والظرف من الفضلة، فيستحضر ضمنياً ثنائية العمدة والفضلة، إذ العمدة هي الفعل والفاعل والفضلة المفعول والحال والظرف، والمشهور عند أكثر البصريين أنّ الخبر هو العمدة فقط.

النتائج:

1-نلحظ ميل الرسموكي إلى المنهج الترجيحي القائم على المفاضلة بين الآراء النحوية، لا مجرد النقل أو الحكاية.

2-استعمال ألفاظ دالة على الترجيح مثل الأصح والمشهور والمختار والصحيح وهي مصطلحات تكشف عن وعي نقدي في التعامل مع الخلاف النحوي.

3-كشفت الاختيارات النحوية عند الرسموكي عن تأثر واضح بالمدرسة البصرية ولاسيما في المسائل التي يغلب عليها القياس العقلي والتعليل المنطقي.

4-أثبت البحث أن استعمال الرسموكي لمصطلحات الترجيح لم يكن استعمالاً مترادفاً، بل كانت لكل لفظة دلالة اصطلاحية خاصة، فلفظ الأصح يدل غالباً على قوة الدليل، والمشهور يدل غالباً على شيوع الاستعمال، والمختار على ما ارتضاه بعد الموازنة بين الأقوال.

5-دلّت الاختيارات النحوية عند الرسموكي على امتلاكه نزعة تعليمية تفسيرية، إذ كان يحرص على تقريب المسائل المعقدة عبر اختيار الرأي الأسهل والأوضح تعليلاً.

6-كان الرسموكي يوازن بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في النحو لذلك جاءت اختياراته مرتبطة بالسياق اللغوي والاستعمال الفعلي أكثر من ارتباطها بالجدل النظري المجرد.

المصادر والمراجع:

1. آراء ابن كيسان النحوية والصرفية في شرح السيرافي، د. خالد عبد الكريم جمعة، دار صفاء، عمّان، 2005م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418ه-1998م.
3. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405ه-1985م.
4. الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405ه-1985.
5. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1405ه-1985م.
6. الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، 1409ه-1989م.
7. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1412ه-1992م.
8. الإيضاح، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، 1402ه-1982م.
9. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1420ه-2000م.
10. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، 1428-2007م.
11. الجمل في النحو والإعراب، الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404ه-1984م.
12. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413ه-1992م.
13. الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1999م.

14. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1406ه-1986م.
15. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1400ه-1980م.
16. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419ه-1998م.
17. شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، 1410ه-1990م.
18. شرح الجمل، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، 1980م.
19. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402ه-1982م.
20. شرح اللمع، ابن برهان، تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404ه-1984م.
21. شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، 1422ه-2001م.
22. شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، دمشق، 1984م.
23. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1429ه-2008م.
24. الكافية، ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402ه-1982م.
25. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408ه-1988م.
26. اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.
27. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408ه-1988م.
28. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
29. مفتاح الأفئدة، الرسموكي، 2024م.
30. المقرب، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1971م.
31. نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412ه-1992م.
32. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمّان، 2001م.

33. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2004م.
34. الوصول إلى الأصول، ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1403ه-1983م.

References and Sources:

1. **Ibn Kaysan's Grammatical and Morphological Views in Sharh al-Sirafi**, Dr. Khalid Abdul Karim Jumaa, Dar Safaa, Amman, 2005.
2. **Drinking from Lisān al-'Arab**, Abu Hayyan al-Andalusi, edited by Rajab Uthman Muhammad, Al-Khanji Library, Cairo, 1418 AH / 1998 CE.
3. **Al-Ashbah wa al-Nazā'ir in Grammar**, Jalal al-Din al-Suyuti, edited by Abdul Aal Salem Makram, Al-Resalah Foundation, Beirut, 1405 AH / 1985 CE.
4. **Al-Usul fi al-Nahw**, Ibn al-Siraj, edited by Abdul Hussein al-Fatali, Al-Resalah Foundation, Beirut, 1405 AH / 1985 CE.
5. **I'rab al-Qur'an**, Abu Ja'far al-Nahhas, edited by Zuhair Ghazi Zahid, Alam al-Kutub, Beirut, 1405 AH / 1985 CE.
6. **Al-Iqtirah fi Usul al-Nahw**, Jalal al-Din al-Suyuti, edited by Mahmoud Fajal, Dar al-Qalam, Damascus, 1409 AH / 1989 CE.
7. **Al-Insaf fi Masā'il al-Khilāf**, Abu al-Barakat al-Anbari, edited by Muhammad Muhy al-Din Abdul Hamid, Al-Maktaba al-'Asriyya, Beirut, 1412 AH / 1992 CE.
8. **Al-Iydah**, Abu Ali al-Farsi, edited by Hasan Shazli Farhoud, Dar al-Ulum, Riyadh, 1402 AH / 1982 CE.
9. **Al-Tadhil wa al-Takmil fi Sharh al-Tashil**, Abu Hayyan al-Andalusi, edited by Hasan Hindawi, Dar al-Qalam, Damascus, 1420 AH / 2000 CE.

10. **T**
amhid al-Qawa‘id bi Sharh Tashil al-Fawa’id, Nazir al-Jaysh, edited by Ali Muhammad Fakher et al., Dar al-Salam, Cairo, 1428 AH / 2007 CE.
11. **Al-Jumal fi al-Nahw wa al-I‘rab**, al-Zajjaji, edited by Ali Tawfiq al-Hamad, Al-Resalah Foundation, Beirut, 1404 AH / 1984 CE.
12. **Al-Janā’ al-Dani fi Huruf al-Ma‘ani**, al-Muradi, edited by Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadel, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 1413 AH / 1992 CE.
13. **Al-Khasais**, Ibn Jinni, edited by Muhammad Ali al-Najjar, Egyptian Book Organization, Cairo, 1999.
14. **Al-Durr al-Masun fi ‘Ulum al-Kitab al-Maknun**, al-Samin al-Halabi, edited by Ahmad Muhammad al-Kharrat, Dar al-Qalam, Damascus, 1406 AH / 1986 CE.
15. **Sharh Ibn Aqil on Alfiyyat Ibn Malik**, Ibn Aqil, edited by Muhammad Muhy al-Din Abdul Hamid, Dar al-Turath, Cairo, 1400 AH / 1980 CE.
16. **Sharh al-Ashmuni on Alfiyyat Ibn Malik**, al-Ashmuni, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 1419 AH / 1998 CE.
17. **Sharh al-Tashil**, Ibn Malik, edited by Abdul Rahman al-Sayyid and Muhammad Badawi al-Makhtun, Hijr Press, Cairo, 1410 AH / 1990 CE.
18. **Sharh al-Jumal**, Ibn ‘Asfur al-Ashbili, edited by Sahib Abu Janah, Ministry of Endowments, Baghdad, 1980.
19. **Sharh al-Kafiya al-Shafiya**, Ibn Malik, edited by Abdul Mun‘im Ahmad Huraydi, Umm al-Qura University, Mecca, 1402 AH / 1982 CE.
20. **Sharh al-Luma‘**, Ibn Burhan, edited by Fa’iz Faris, Al-Resalah Foundation, Beirut, 1404 AH / 1984 CE.
21. **Sharh al-Mufassal**, Ibn Ya‘ish, Alam al-Kutub, Beirut, 1422 AH / 2001 CE.

22. **Sharh Shudhur al-Dhahab**, Ibn Hisham al-Ansari, edited by Abdul Ghani al-Daqr, Al-Sharika al-Muttahida, Damascus, 1984.
23. **Sharh Kitab Sibawayh**, al-Sirafi, edited by Ahmad Hasan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 1429 AH / 2008 CE.
24. **Al-Kafiya**, Ibn al-Hajib, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 1402 AH / 1982 CE.
25. **Al-Kitab**, Sibawayh, edited by Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 1408 AH / 1988 CE.
26. **Al-Luma‘ fi al-‘Arabiyya**, Ibn Jinni, edited by Fa’iz Faris, Dar al-Kutub al-Thaqafiyya, Kuwait, 1972.
27. **Ma‘ani al-Qur’an wa I‘rabuh**, Abu Ishaq al-Zajjaj, edited by Abdul Jalil Abduh Shalabi, Alam al-Kutub, Beirut, 1st edition, 1408 AH / 1988 CE.
28. **Mughni al-Labib ‘an Kutub al-A‘arib**, Ibn Hisham al-Ansari, edited by Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar al-Fikr, Damascus, 6th edition, 1985.
29. **Miftah al-Af’idah**, al-Rasmuki, 2024.
30. **Al-Muqarrab**, Ibn ‘Asfur al-Ashbili, edited by Abdul Sattar al-Juwari and Abdullah al-Juburi, Al-Aani Press, Baghdad, 1971.
31. **Nata’ij al-Fikr fi al-Nahw**, edited by Adel Ahmad Abdul Mawgoud and Ali Muhammad Mu’awwad, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 1st edition, 1412 AH / 1992 CE.
32. **Theory of Principle and Derivative in Arabic Grammar**, Dr. Hasan Khamis al-Malkh, Dar al-Shorouq, Amman, 2001.
33. **Hama‘ al-Hawami‘ fi Sharh Jam‘ al-Jawami‘**, Jalal al-Din al-Suyuti, edited by Abdul Hamid Hindawi, Al-Maktaba al-Tawfiqiyya, Cairo, 2004.

34. **Al-Wusul ila al-Usul**, Ibn al-Anbari, edited by Sa'id al-Afghani, Al-Maktaba al-Islamiyya, Beirut, 1403 AH / 1983 CE.